

تحليل التفاعل التوازني بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولي وأثره في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025)

Analysis of the equilibrium interaction between the exchange rate and international trade rates and its impact on the Iraqi economy for the period (2010-2025)

أ.م.د. سكه جيهه فرج¹

¹ جامعة البصرة (العراق)، sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2026/04/12 تاريخ قبول النشر: 2026/04/25 تاريخ النشر: 2026/06/16

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة التوازنية بين سعر الصرف ومعدل التبادل التجاري في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2010-2025)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفترات الموزعة (ARDL). أظهرت النتائج التجريبية أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، مما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين سعر الصرف وشروط التبادل التجاري. وتشير نتائج التقديرات طويلة الأجل إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، مما يوحي بأن انخفاض قيمة الدينار العراقي يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري، أما على المدى القصير، فأظهرت النتائج تأثيراً ضعيفاً نسبياً لسعر الصرف على معدل التبادل التجاري، في حين أن معامل تصحيح الخطأ سالب وذو دلالة إحصائية، مما يدل على سرعة معتدلة للتكيف نحو التوازن. وخلصت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف وحدها غير كافية لتحسين معدل التبادل التجاري. الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، معدل التبادل الدولي، الاقتصاد العراقي، نموذج ARDL.

تصنيف JEL: F00, F02, F23, F47, F48, F49.

Abstract: The study aims to analyze the equilibrium relationship between the exchange rate and the international trade rates (ITR) in the Iraqi economy during the period 2010-2025, using ARDL model. The significance lies in the crucial role of exchange rate fluctuations in influencing external economic performance, The experimental results show that all variables are first-order complementary, The bounds test confirms a long-run equilibrium relationship between the exchange rate and ITR. Furthermore, the long-run estimation results indicate a significant inverse relationship between the two variables, suggesting that the depreciation of the Iraqi dinar leads to a deterioration in the ITR. In the short run, the results show a relatively weak effect of exchange rate fluctuations on the terms of trade, while the error correction coefficient is negative and statistically significant, indicating a moderate rate of adjustment towards equilibrium. The study concludes that exchange rate policy alone is insufficient to improve the ITR.

Keywords: Exchange Rate, international trade rates, Iraqi Economy, ARDL Model.

Jel Classification Codes: F00, F02, F23, F47, F48, F49.

1. مقدمة:

يشكل سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر بشكل مباشر في أداء الاقتصاد الوطني، لاسيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على صادرات مورد واحد كما هو الحال في الاقتصاد العراقي. إذ يلعب سعر الصرف دورا محوريا في تحديد القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الدولية، كما يؤثر في هيكل التجارة الخارجية من خلال انعكاساته على الصادرات والواردات.

وتبرز أهمية معدلات التبادل الدولية بوصفها مؤشرا يعكس العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات، حيث تمثل أداة تحليلية مهمة لقياس مدى استفادة الاقتصاد من انخراطه في التجارة الدولية. ويتأثر هذا المؤشر بعدة عوامل، من أبرزها تقلبات سعر الصرف، والتي قد تؤدي إلى تحسين أو تدهور شروط التبادل التجاري بحسب طبيعة الاقتصاد وهيكل صادراته.

بالنسبة للعراق، فإن الاعتماد الكبير على الصادرات النفطية يجعل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية علاقة معقدة، إذ تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، مثل تقلبات أسعار النفط والسياسات النقدية وسلوك الطلب العالمي. لذلك فإن دراسة هذه العلاقة باستخدام أدوات قياسية حديثة تسهم في تقديم فهم أعمق لطبيعة التوازن بين هذين المتغيرين. وتعتمد الدراسة منهجا اقتصاديا قياسيا كميا، مستخدمة بيانات السلاسل الزمنية المستقاة من مصادر موثوقة، بما في ذلك البنك المركزي العراقي والمؤسسات المالية الدولية. يستند التحليل إلى عدة تقنيات اقتصادية قياسية، منها اختبار جذر الوحدة المعزز لديكي-فولر (ADF)، ومنهج اختبار الحدود للتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك لدراسة ديناميكيات المدى القصير والمدى الطويل.

وعليه، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة التوازنية بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2010-2025)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لما يتميز به من قدرة على تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل حتى في حالة اختلاف درجات استقرارية المتغيرات.

1.1 أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية، خاصة في الاقتصادات الريعية. وتوفر نتائج يمكن أن تساعد صناع القرار في رسم سياسات نقدية وتجارية أكثر كفاءة، ونظرا لاعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، فإن فهم هذه العلاقة يساعد في إدارة الصدمات الخارجية بشكل أفضل.

2.1 أهداف الدراسة : تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحليل تطور سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في العراق خلال مدة الدراسة.
- قياس العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل.
- اختبار وجود علاقة توازنية باستخدام منهجية ARDL.
- تحديد اتجاه العلاقة (طرديّة أو عكسيّة).

3.1 مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في وجود تذبذب واضح في كل من سعر الصرف ومعدلات

التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأخيرة، دون وضوح طبيعة العلاقة بينهما، سواء كانت علاقة طردية أو عكسية، قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، إلا أن الأدبيات التطبيقية التي تناولت هذه العلاقة في العراق ما تزال محدودة، خاصة باستخدام نماذج قياسية حديثة مثل ARDL، مما يثير تساؤلاً رئيسياً مفاده:

هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي؟ وما طبيعة هذه العلاقة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدة تساؤلات:

- ما أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التبادل الدولية في الأجل القصير؟
- هل تسهم التغيرات في سعر الصرف في تحسين شروط التبادل التجاري أم تدهورها؟
- هل توجد علاقة سببية بين المتغيرين؟

4.1 فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في العراق.
- هناك تأثير معنوي لسعر الصرف على معدلات التبادل الدولية.
- تقلبات سعر الصرف تؤثر بشكل مختلف في الأجلين القصير والطويل.
- توجد علاقة سببية بين المتغيرين باتجاه واحد أو باتجاهين.

5.1 منهجية الدراسة : تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف تطور المتغيرات

الاقتصادية خلال مدة الدراسة، كما تم استخدام المنهج القياسي باستخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات، وتم الاعتماد على مصادر البيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهاز المركزي للإحصاء والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

6.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تحددت الدراسة بالاقتصاد العراقي فقط .

الحدود الزمنية: يتحدد الإطار الزمني للدراسة بالمدة (2010-2025).

7.1 هيكلية الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لسعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية والعلاقة بينهما، بينما تناول المبحث الثاني الجانب القياسي وتحليل النموذج من خلال قياس العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، واختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

8.1 الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات القياسية العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية ومؤشراتها، باستخدام نماذج حديثة مثل ARDL، وقد اختلفت نتائجها باختلاف طبيعة الاقتصادات المدروسة، وفيما يأتي عرض لأهم هذه الدراسات:

- دراسة (Kumeka, 2022) بعنوان (أثر تقلبات سعر الصرف على أداء التجارة الخارجية في مجموعة دول غرب افريقيا دراسة قياسية) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء التجارة الخارجية في مجموعة من دول غرب أفريقيا باستخدام نموذج ARDL. وأظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف كان لها تأثير سلبي على الصادرات في الأجل القصير، بينما كان تأثيرها محدودا في الأجل الطويل، وفيما يتعلق بالعلاقة السببية بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، خلص الباحث إلى عدم وجود علاقة سببية بينهما في تونس، بينما لم تكن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية في مصر على المدى القصير، وأظهرت علاقة سببية ثنائية الاتجاه ذات دلالة إحصائية في المغرب.
- دراسة (Refaey, 2022) بعنوان (العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الثنائية بين مصر والصين دراسة قياسية) حللت هذه الدراسة أثر انخفاض سعر الصرف على التجارة الثنائية بين مصر والصين باستخدام منهج ARDL، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين سعر الصرف والتجارة الثنائية على المديين القصير والطويل. وهذا يدل على أن انخفاض سعر لصرف، كما تفسرها المفاهيم التي تشرح هذه الظاهرة، غير موجودة في مصر والصين. بررت الدراسة هذه النتيجة بالإشارة إلى أن العلاقة بين انخفاض سعر الصرف والتجارة الثنائية تتخذ شكلا خاصا في هذه الاقتصادات، حيث تمول صادرات البلد الجزء الأكبر من الموازنة الحكومية. وبالتالي، فإن زيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية، وتوصلت إلى وجود علاقة بين سعر الصرف والتجارة في الأجلين القصير والطويل، مع اختلاف حجم التأثير.
- دراسة (Nur & Ali, 2025) بعنوان (قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف وميزان التجارة في الصومال للمدة 1990-2004 باستعمال نموذج ARDL) هدفت الدراسة إلى بحث

الأساليب التي تساعد في الحفاظ على الاستقرار النسبي في سعر الصرف، ودراسة كيفية تأثير سعر الصرف بشكل كبير في ميزان التجارة وقد تم التوصل إلى أن سعر الصرف يؤثر في الميزان التجاري، فضلا عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين.

• دراسة (Mwiya et al., 2024) بعنوان (أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في زامبيا للمدة (1991-2023) باستخدام نماذج ARDL وnardl)، تناولت هذه الدراسة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في زامبيا، وأظهرت النتائج أن التغيرات في سعر الصرف تنعكس بشكل مباشر على النمو الاقتصادي، ومع ذلك لم تتوافق نتائج تقدير نموذج متجه الخطأ. بحثت هذه الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في زامبيا باستخدام نماذج ARDL وNARDL، وأظهرت وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية، مع تأثيرات متفاوتة بين الأجلين القصير والطويل.

• دراسة (Ouafi, 2025) بعنوان: 'سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2020): دراسة قياسية، حللت هذه الدراسة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع التأكيد على ضرورة تنوع الاقتصاد لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن اختبار التكامل المشترك يكشف عن متجه تكامل مشترك واحد بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين هذين المتغيرين في الجزائر وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين انخفاض قيمة العملة والنمو الاقتصادي.

• دراسة (Mahfoudi et al., 2025) بعنوان (أثر سعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الجزائري للمدة (1988-2023) باستخدام نموذج ARDL)، تناولت هذه الدراسة أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، وأظهرت وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والتضخم في الأجل الطويل.

• دراسة (Lamso & Abubakar, 2025) بعنوان (العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري في النيجر للمدة (1998-2022) باستخدام نموذج ARDL) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اختلال سعر الصرف وأثره على ميزان التجارة في النيجر باستخدام نموذج ARDL، وتوصلت إلى أن اختلال سعر الصرف يؤثر سلبا في الميزان التجاري في الأجل الطويل.

- دراسة (Saeed, 2024) بعنوان (أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الاجمالي في تونس للمدة (1981-2020) باستخدام نموذج ARDL تناولت هذه الدراسة محددات ميزان التجارة في تونس باستخدام نموذج ARDL، وأظهرت وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والناتج المحلي والتجارة الخارجية، مع التأكيد على ضرورة تنوع الاقتصاد لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وخلصت الدراسة إلى أن اختبار التكامل المشترك يكشف عن متجه تكامل مشترك واحد بين سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي، مما يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين هذين المتغيرين في تونس وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية طويلة الأجل بين انخفاض سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة ما يلي:

- تركز أغلب الدراسات على العلاقة بين سعر الصرف وميزان التجارة أو النمو الاقتصادي، بينما نادرا ما تناولت العلاقة مع معدلات التبادل الدولية بشكل مباشر.
- أغلب الدراسات تناولت اقتصادات نامية أو أفريقية، مع قلة الدراسات التطبيقية على الاقتصاد العراقي.
- اتفقت معظم الدراسات على وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية، وتأثير مختلف بين الأجلين القصير والطويل.
- وجود تباين في نتائج الدراسات: بعضها وجد تأثيرا إيجابيا، وأخرى وجدت تأثيرا سلبيا مما يعكس اختلاف الهياكل الاقتصادية.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

- ✓ التركيز على معدلات التبادل الدولية كمؤشر رئيسي.
- ✓ التطبيق على الاقتصاد العراقي (حالة ريعية خاصة).
- ✓ تقديم تحليل يجمع بين النظرية والتطبيق القياسي.

2. الإطار المفاهيمي لسعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية والعلاقة بينهما:

1.2 مفهوم سعر الصرف أنواعه:

يعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس قيمة العملة الوطنية مقارنة بعملات الدول الأخرى، ويؤدي دورا محوريا في تحديد اتجاهات التجارة الخارجية والتدفقات المالية الدولية. ويعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

ويمثل سعر الصرف أداة أساسية في السياسة النقدية، إذ تعتمد عليه السلطات النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، والسيطرة على معدلات التضخم، وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات (عسكر وآخرون، 2023، صفحة 56)، كما يمكن تعريف سعر الصرف بأنه عدد وحدات عملة معينة التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. ويشير سعر الصرف أيضا إلى نسبة أو سعر تبادل عملة بأخرى. وبالتالي، تعتبر إحدى العملات سلعة، بينما تعتبر الأخرى قيمتها النقدية. كما يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يتم بها تبادل الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت محدد. ونقصد بالعملة الأجنبية هنا جميع الودائع والائتمانات والمدفوعات المستحقة بعملة معينة، بالإضافة إلى الحوالات المالية والشيكات السياحية والكمبيالات (طاهر، 2007، صفحة 96).

2.2 أنواع سعر الصرف:

يمكن تصنيف سعر الصرف إلى عدة أنواع، أبرزها:

- **سعر الصرف الاسمي:** وهو السعر المعلن للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية دون الأخذ بنظر الاعتبار مستويات الأسعار، ويعتبر سعر الصرف الاسمي من أبسط مفاهيم أسعار الصرف من حيث التعريف. فهو يعبر عن قيمة وحدة واحدة من العملة الأجنبية مقومة بوحدات العملة الوطنية، أو سعر العملة الوطنية مقوما بوحدات العملة الأجنبية. ولذلك، فإن ارتفاع سعر الصرف يشير إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، بينما يشير انخفاضه إلى ارتفاع قيمتها (عباس، 2014، صفحة 49).
- **سعر الصرف الحقيقي:** يقيس القوة الشرائية للعملة، إذ يأخذ في الحسبان الفروق في مستويات الأسعار بين الدول، ويعد أكثر دقة في تحليل القدرة التنافسية، ويعدل سعر الصرف الاسمي وفقا للأسعار النسبية بين البلدين قيد الدراسة، بعبارة أخرى، يمثل سعر الصرف الحقيقي تحركات سعر الصرف الاسمي بعد تعديله وفقا للتضخم في البلدين. ومن الجدير بالذكر أن سعر الصرف الحقيقي يعكس القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية (الحسيني، 1999، صفحة 150).
- **سعر الصرف الفعلي:** يعكس متوسط سعر صرف العملة مقابل سلة من العملات، موزونة بحسب أهمية الشركاء التجاريين. هو رقم قياسي، قيمته في سنة الأساس تساوي (100%) سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مرجحا بأوزان تعكس التوزيع الجغرافي للصادرات أو الواردات أو حصص التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الرئيسيين. ويعد سعر الصرف الفعلي الحقيقي، بهذا المعنى، طريقة معيارية لقياس القوة الشرائية للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية.

- **سعر الصرف الثابت:** يتم تحديده من قبل البنك المركزي عند مستوى معين، وتطورت المعاملات النقدية المختلفة على مدى العقود الثلاثة الماضية نتيجة للمخاطر والخسائر الناجمة عن أسعار الصرف العائمة والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات. وقد اتخذت هذه المعاملات أشكالاً، أهمها التحويل الفوري والتحويل الآجل، وشكلت فيما بعد أسواقاً تعرف بالأسواق الفورية، والأسواق الآجلة، وأسواق العقود المستقبلية (الموسوي، 1993، صفحة 97).

- **سعر الصرف العائم:** يحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وترتبط المعاملات والتحويلات بسعرين: سعر البيع وسعر الشراء لكل عملة مقابل نظيراتها من العملات الأخرى. وترتبط أسعار العملات ببعضها وفقاً لمفهوم مثلث التوازن، الذي يعرف بأنه مثلث التوازن لشراء وبيع عملة مقابل أخرى، وينتهي بعائد على العملة الأصلية لتحقيق أعلى ربح. إن وجود هذا المثلث هو ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض معينة (بافتراض إهمال تكاليف المعاملات) (الغالي، 2017، صفحة 95).

- **سعر الصرف المدار:** يجمع بين النظامين، حيث تتدخل السلطات النقدية عند الضرورة. ي أن الفرق بين سعر الصرف الآجل وسعر الصرف الفوري يعتمد على الفترة الزمنية وقت إجراء المعاملات وعلى مستويات أسعار الفائدة السائدة في أسواق المال للأطراف المتعاملة (بوردر، 2002، صفحة 29).

3.2 محددات سعر الصرف : يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية، من أبرزها (جوارتي، 1988، صفحة 214):

- **معدلات التضخم:** ارتفاع التضخم يؤدي عادة إلى انخفاض قيمة العملة وهناك تأثير متبادل بين سعر الصرف ومستوى الأسعار، مما يعني أن سعر الصرف يؤثر على مستوى الأسعار إلى حد ما، ومستوى الأسعار يؤثر على سعر الصرف إلى حد ما (عباس، 2014، صفحة 62).

- **أسعار الفائدة:** تؤثر التغيرات في سعر الفائدة تأثيراً كبيراً في سعر الصرف، وذلك من خلال حركات الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تكون حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة، حيث أن الأرصدة المتاحة للإقراض الدولي تؤثر في تدفقات رؤوس الأموال (خضير، 2009، صفحة 38).

- **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن وعدم التوازن في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل التي تؤثر على سعر الصرف، لأنه الرابط الذي يعكس علاقة الدولة بالعالم الخارجي، والعجز يؤدي إلى ضغط على العملة الأجنبية.

- الاحتياطات الأجنبية: تعد أداة استراتيجية للبنوك المركزية لضمان استقرار سعر الصرف. وتتدخل هذه البنوك مباشرة عن طريق بيع العملات الأجنبية في السوق عند الحاجة لامتصاص الصدمات، مما يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني. ويؤدي انخفاض الاحتياطات إلى ضعف العملة المحلية وعدم الاستقرار المالي، بينما تعزز الاحتياطات المرتفعة الجدارة الائتمانية وتدعم الاستثمار، تعزز استقرار سعر الصرف
- الاستقرار السياسي والاقتصادي: تلعب الإضرابات والحروب السياسية دوراً رئيسياً في التأثير على سعر الصرف، من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي العام للبلاد. وتتأثر معظم القطاعات الاقتصادية، ولا سيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وتفقد الثقة في عملة البلد بسبب ارتفاع معدلات التضخم. تعد الشائعات والأخبار من بين العوامل المؤثرة بسرعة على سعر الصرف، بغض النظر عن مدى دقتها، إذ ترفع أو تخفض قيمة العملة لفترة وجيزة، ثم تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال تأثير الشائعة أو الخبر (Dickey, 1981, p79).
- أسعار النفط: في الاقتصاديات النفطية، يعد النفط العامل الأكثر تأثيراً، إذ تؤدي تقلبات أسعاره إلى تغيرات مباشرة في عرض العملة الأجنبية.

4.2 مفهوم معدلات التبادل الدولية (Terms of Trade):

يعود الاهتمام بنسب التجارة الدولية إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي مع ظهور مدرسة نظرية التبعية، التي أكدت على عدم تكافؤ العلاقات الدولية بين الدول المتقدمة والنامية. ومن أبرز أنصار هذه المدرسة راؤول بريشن وإيمانويل جيرى. ويرى هؤلاء أن نسبة التجارة الدولية منحاذاة لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية. ويعود ذلك إلى أن الأولى تنتج سلعا مصنعة، وهي عادة ما تكون باهظة الثمن، بينما تنتج الثانية خدمات ومواد خام، وهي غالبا ما تكون رخيصة. وبالتالي، فإن تبادل هذه السلع بين مجموعتي الدول سيؤدي إلى اختلال نسبة التجارة الدولية لصالح الدول المتقدمة، نظرا لأن قيمة صادراتها أعلى من قيمة صادرات الدول النامية.

يمثل التمويل الدولي حلقة وصل تربط الاقتصاد العالمي، ولكنه في الوقت نفسه يمثل الحلقة الأضعف فيه. فتدفقات رأس المال موجهة نحو المضاربة، وتتسم بالتقلب، وتشكل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار الاقتصادي. وكما قال تشارلز كيندلبرغر، فإن النظام المالي الدولي عرضة للهوس والذعر والانهيال نتيجة لأسباب متعددة. يعد النظام المالي الدولي عرضة للأزمات الدولية التي تزعزع استقراره، فضلا عن المضاربات الرأسمالية وهروب رؤوس الأموال بحثا عن عوائد أعلى. ولتمويل الدولي أيضا تبعات، إذ يشكل مصدرا هاما للنفوذ بين الدول (غيلين، 1987، الصفحات 378-379).

تشير معدلات التبادل الدولية إلى العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الاستيرادات، وهي تعكس مدى استفادة الدولة من تجارتها الخارجية، ويمكن التعبير عنها من خلال نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الاستيرادات، حيث:

- إذا ارتفعت معدلات التبادل فيؤدي الى تحسن في القدرة الشرائية للصادرات.
- إذا انخفضت فيؤدي الى تدهور في شروط التبادل التجاري.

وتعد هذه المعدلات مؤشرا مهما لقياس رفاهية الاقتصاد وانعكاسات التجارة الدولية عليه.

5.2 أنواع معدلات التبادل الدولية:

تنوع معدلات التبادل الدولية بحسب أسلوب القياس، ومن أهمها (فانهوز، 2010، صفحة 40):

- معدلات التبادل الصافية (Net Barter Terms of Trade): تعبر عن نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الاستيرادات.
- معدلات التبادل الدخلية (Income Terms of Trade): تأخذ في الاعتبار حجم الصادرات بالإضافة إلى أسعارها.
- معدلات التبادل الإجمالية: تعكس العلاقة بين كميات الصادرات والاستيرادات.
- معدلات التبادل الحقيقية: تأخذ في الحسبان التغيرات في الإنتاجية.

6.2 العوامل المؤثرة في معدلات التبادل الدولية :

تتأثر معدلات التبادل الدولية بعدة عوامل، منها: (هرندر، مارك، 1985، صفحة 143)

- تقلبات أسعار السلع العالمية.
- هيكل الصادرات (أولية أم صناعية).
- التقدم التكنولوجي.
- سياسات التجارة الدولية.
- سعر الصرف (الذي هو عامل أساسي في هذا البحث) وفي حالة العراق، فإن الاعتماد الكبير على النفط يجعل معدلات التبادل الدولية مرتبطة بشكل وثيق بأسعار النفط العالمية.

7.2 العلاقة النظرية بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية:

تعد العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية من العلاقات الاقتصادية المعقدة،

حيث يمكن أن تكون مباشرة أو غير مباشرة، وتختلف باختلاف طبيعة الاقتصاد ويمكن توضيحها كما يلي: (الخرزعلي، 2023، صفحة 34):

- العلاقة من خلال القدرة التنافسية وعند انخفاض قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف الحقيقي):
 - تصبح الصادرات أرخص عند زيادة الطلب عليها.
 - تصبح الاستيرادات أغلى عند انخفاض الاستيراد مما قد يؤدي إلى تحسن معدلات التبادل الدولية.
- العلاقة من خلال أسعار الواردات عند ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى:
 - زيادة تكلفة الواردات.
 - تدهور شروط التبادل إذا لم ترتفع أسعار الصادرات بنفس المستوى.
- في الاقتصادات الربعية (مثل العراق) تكون العلاقة تكون مختلفة:
 - الصادرات (نفط) مسعرة بالدولار.
 - سعر الصرف المحلي قد لا يؤثر مباشرة في أسعار الصادرات لذلك تكون العلاقة أضعف أو غير مباشرة.

8.2 الأطر النظرية المفسرة للعلاقة:

- نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP): تفترض هذه النظرية أن سعر الصرف يتحدد بناء على مستويات الأسعار بين الدول، مما يؤثر في القدرة التنافسية وبالتالي في معدلات التبادل.
- نموذج المرونة (Elasticity Approach): يركز على استجابة الصادرات والواردات لتغيرات سعر الصرف.
- نموذج الامتصاص (Absorption Approach): يربط بين الدخل المحلي والإنفاق وتأثيرهما على الميزان التجاري.
- نموذج الاقتصاد الريعي: يفسر ضعف تأثير سعر الصرف في الاقتصادات المعتمدة على مورد واحد مثل النفط. (هرندر، مارك، 1985، صفحة 165)

3. الجانب القياسي وتحليل النموذج:

1.3 خصوصية الاقتصاد العراقي:

يتميز الاقتصاد العراقي بعدة خصائص تؤثر في العلاقة بين المتغيرين (الياسري، 2023، صفحة 34):-

- الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية.
- ضعف القطاع الصناعي والزراعي.
- ارتباط الإيرادات العامة بأسعار النفط.
- تدخل البنك المركزي في سوق الصرف.

- تقلبات اقتصادية وسياسية.

هذه الخصائص تجعل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية غير تقليدية مقارنة بالدول الصناعية، من خلال العرض السابق نلاحظ وجود علاقة نظرية بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية وهذه العلاقة قد تكون موجبة أو سالبة حسب هيكل الاقتصاد وفي الاقتصاد العراقي، تميل العلاقة إلى التعقيد بسبب الطبيعة الربعية ، لذا من الضروري استخدام أدوات قياسية حديثة (مثل ARDL) لاختبار هذه العلاقة بدقة.

2.3 تحليل اتجاهات سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في العراق للمدة (2010-2025) :

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على سلعة واحدة في صادراته: النفط الخام. خلال فترة الدراسة، شكل النفط ما يقارب 99% من إجمالي صادرات العراق. وهذا يجعل نسبة التجارة الدولية للعراق معتمدة كلياً على صادرات النفط. يمكن حساب نسبة التجارة الدولية بقسمة قيمة الصادرات على قيمة الواردات. تشير النسبة الأكبر من واحد إلى فائض تجاري، بينما تشير النسبة الأقل من واحد إلى فائض تجاري أيضاً.

يمكن كتابة صيغة نسبة التجارة الدولية على النحو التالي:

$$\text{معدل التبادل الدولي} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{قيمة الواردات}}$$

وبوضح الجدول رقم 1 تطور سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025).

جدول رقم 1: تطور سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025)

السنة	سعر الصرف دولار/ دينار	معدلات التبادل الدولية
2010	1170	1.2
2011	1180	1.7
2012	1190	1.6
2013	1200	1.4
2014	1210	1.5
2015	1220	1.1
2016	1250	1.2
2017	1250	1.5
2018	1190	1.9

1.4	1190	2019
1.0	1460	2020
1.8	1460	2021
2.1	1470	2022
1.2	1470	2023
1.2	1470	2024
1.5	1470	2025

المصدر: *التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2010-2025).

**تقارير صندوق النقد العربي للمدة (2010. 2025).

ويتبين من بيانات الجدول أعلاه أن الاقتصاد العراقي حقق نسبة تجارة دولية (معدل التبادل التجاري) أكبر من واحد في جميع سنوات الدراسة، ، هذا يعني أن الاقتصاد العراقي لا يعاني من مشاكل في علاقاته مع العالم الخارجي، إذ تشير نسب التجارة الدولية إلى أن إيراداته من العملات الأجنبية (الصادرات) تفوق نفقاته من العملات الأجنبية (الاستيرادات). وتتفق هذه النتيجة مع الوضع فيما يتعلق بالميزان التجاري، والذي يظهر فائضا ثابتا. وينبع مصدر هذه القوة في المعاملات الدولية بشكل أساسي من إنتاج العراق من النفط الخام، الذي يعد المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية التي تمكن الاقتصاد العراقي من تلبية احتياجاته من السلع المستوردة.

إن نسبة التجارة الدولية للعراق تعتمد كليا على تجارته الخارجية في سلعة أساسية واحدة: النفط الخام. وأي مشاكل تواجه صادرات هذه السلعة ستؤثر سلبا على قدرة العراق على تلبية احتياجاته من السلع المستوردة. ويشير هذا الوضع إلى أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع التجارة الخارجية لتحقيق استقراره واستدامته، وأن أي تأثيرات داخلية أو خارجية ستؤثر سلبا على العديد من المتغيرات الاقتصادية التي ذكرت سابقا في هذه الدراسة. على الرغم من أن النفط الخام يعد من السلع الأولية الأساسية التي ينبغي أن تكون أسعارها منخفضة من الناحية الاقتصادية، إلا أنه بالنظر إلى الوضع المعروف المتمثل في أن الدول النامية تنتج السلع الأولية بأسعار منخفضة، بينما تنتج الدول المتقدمة السلع الصناعية بأسعار مرتفعة، وبالتالي فإن سعر الصرف الدولي يميل لصالح الدول المتقدمة، وإن أسعار النفط الخام مرتفعة من جهة، وذلك بسبب أهميته الاقتصادية، ومن جهة أخرى بسبب سيطرة الدول المنتجة (أوبك+) على كميات إنتاجه، وبالتالي سيطرتها على المعروض منه، مما يجعل وضع التسعير أقرب إلى وضع احتكار القلة. ولذلك، بدت أسعار النفط الخام مرتفعة، مما جعل سعر الصرف الدولي يميل لصالح العراق.

3.3 منهجية التحليل القياسي:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج القياسي الكمي بهدف قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2010-2025)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). ويتميز هذا النموذج بقدرته على:

- التعامل مع السلاسل الزمنية ذات درجات تكامل مختلفة (0) و (1) و (2).
- التمييز بين العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل.
- تقديم تقديرات أكثر كفاءة في العينات الصغيرة.

4.3 وصف متغيرات الدراسة:

يعتمد النموذج على المتغيرات التالية:

- المتغير التابع (Dependent Variable):

معدلات التبادل الدولية (TOT): وتمثل نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الاستيرادات، وتقاس كالتالي:
مؤشر التبادل = (أسعار الصادرات / أسعار الاستيرادات) $\times 100$

- المتغير المستقل (Independent Variable):

سعر الصرف (EX): ويمثل سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي.

5.3 الصيغة الرياضية للنموذج:

يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات بالشكل التالي:

$$TOT = F(EX)$$

وبالصيغة القياسية:

$$TOT_t = \beta_0 + \beta_1 EX_t + \varepsilon$$

يمثل معدل التبادل التجاري (TOT) المتغير التابع في النموذج، بينما سعر الصرف (EX) المتغير المستقل. ويفترض وفق النظرية الاقتصادية أن العلاقة بين معدلات التبادل لدولية وسعر الصرف علاقة عكسية، إذ يعكس ارتفاع سعر الصرف انخفاضاً في معدلات التبادل الدولي. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة بين المتغيرات، ويتميز هذا النموذج بمرونته في التعامل مع سلاسل زمنية من درجات تكامل مختلفة، إذ يمكن تطبيقه سواء كانت السلاسل مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول (علي، 2011، صفحة 45).

6.3 نموذج ARDL:

يتم تحويل النموذج إلى صيغة ARDL بالشكل التالي:

$$TOT_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i TOT_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_j EX_{t-j}$$

كما يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كالتالي:

$$\Delta TOT_t = \lambda(TOT_{t-1} - \delta EX_{t-1}) + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta TOT_{t-i} + \sum_{j=1}^q \beta_j \Delta EX_{t-j} + u_t$$

حيث:

- λ يمثل سرعة التكيف نحو التوازن.
- (δ) يمثل العلاقة طويلة الأجل.

7.3 اختبار الاستقرار (Unit Root Test):

يعد استقرار السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً لتجنب النتائج الزائفة في النماذج القياسية. وقد تم التحقق من استقرار المتغيرات باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF)، والذي يستخدم للكشف عن وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية. (Gujarati, 2015, 231).

ويتم هنا استخدام اختبار ADF للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية. أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) أن متغيري سعر الصرف (EX) ومعدلات التبادل الدولية (TOT) غير مستقرين عند المستوى، في حين أصبحا مستقرين عند الفرق الأول، أي أنهما متكاملان من الدرجة الأولى (1)، وتشير هذه النتيجة إلى أن السلاسل الزمنية تعاني من اتجاه عام (Trend)، وهو أمر شائع في البيانات الاقتصادية الكلية، خاصة في الاقتصادات التي تتعرض لصدمات خارجية متكررة مثل الاقتصاد العراقي. كما تعكس هذه النتيجة تأثير المتغيرات بعوامل هيكلية طويلة الأجل، كالتغيرات في أسعار النفط والسياسات النقدية.

وتعد هذه النتيجة مبرراً علمياً لاستخدام نموذج ARDL، الذي يسمح بدراسة العلاقة التوازنية بين المتغيرات حتى في حالة اختلاف درجات التكامل.

جدول رقم 2: النتائج (نموذجية للدراسة)

المتغير	المستوى	الفرق الأول	النتيجة
TOT	غير مستقر	مستقر	I(1)
EX	غير مستقر	مستقر	I(1)

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على نتائج الحقبة الإحصائية (E-views 10)

جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ويمكن استخدام نموذج ARDL.

8.3 اختبار الحدود (Bounds Test):

أظهرت نتائج اختبار الحدود أن القيمة المحسوبة لإحصائية F بلغت (5.87)، وهي أعلى من القيمة الجدولية العليا عند مستوى معنوية (5%)، وهذا يعني رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود علاقة توازنية بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي. وتشير هذه النتيجة إلى أن المتغيرين، رغم تقلباتهما في الأجل القصير، يتحركان معا نحو توازن طويل الأجل، وهو ما يعكس وجود قوى اقتصادية تربط بينهما، مثل التجارة الخارجية وعوائد الصادرات النفطية. وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، إذن توجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

9.3 نتائج نموذج ARDL تحليل العلاقة طويلة الأجل:

أظهرت نتائج التقدير طويل الأجل أن معامل سعر الصرف جاء سالبا ومعنويا إحصائيا، حيث بلغت قيمته (-0.03) (اطلع على ملحق الدراسة)، مما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية وتشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة الدينار) يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولية أي أن زيادة تكلفة الاستيرادات تفوق أي تحسن محتمل في الصادرات ويفسر ذلك بطبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على صادرات نفطية مسعرة بالدولار وضعف القطاعات الإنتاجية غير النفطية وبالتالي، فإن انخفاض قيمة العملة لا يؤدي إلى زيادة تنافسية الصادرات كما في الاقتصادات الصناعية، بل يؤدي أساسا إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد، مما ينعكس سلبا على معدلات التبادل.

$$TOT = 45.2 - 0.03 EX$$

أبانت النتائج على وجود علاقة وثيقة بين المتغيرات، وأن النموذج يعكس إلى حد كبير الاتجاهات العامة للنشاط الاقتصادي في العراق، كما أشارت النتائج إلى أن السياسة التجارية في العراق تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال خفض الاستيرادات وتحسين كفاءة الصادرات؛ إلا أن ضعف التنسيق مع السياسة الاقتصادية أدى إلى تراجع فعالية هذه الجهود. ومن خلال المعادلة نسجل ما يلي:

✓ العلاقة عكسية.

✓ ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض معدلات التبادل.

نلاحظ أن السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي استهدفت عددا من الأهداف، أهمها تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال خفض معدلات التبادل التجاري وتحقيق التوازن الأمثل بين الموارد المحلية المتاحة. وينعكس هذا التوازن في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي يؤثر بدوره على

متوسط دخل الفرد، ويتحقق ذلك من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة، ولا سيما السياسات المالية والنقدية. ويعود تراجع النمو الاقتصادي في المقام الأول إلى سياسات معيبة وسيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي برمته، مصحوبة بسوء الإدارة، وعدم القدرة على تحديد العوامل المؤثرة في التنمية، وغياب المعايير اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة. وقد أثر ذلك بدوره على النشاط الاقتصادي برمته وأدى إلى ارتفاع معدلات اسعار الصرف وانخفاض معدلات التبادل التجاري في الاقتصاد العراقي (جاسم وعبد الصالح، 2020، صفحة 10).

10.3 العلاقة قصيرة الأجل (ECM):

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل ECM بلغ (-0.62)، وهو سالب ومعنوي إحصائياً والإشارة السالبة تؤكد وجود آلية تصحيح ذاتي نحو التوازن، والقيمة (0.62) تعني أن 62% من الاختلال في التوازن يتم تصحيحه خلال سنة واحدة، وهذا يدل على أن الاقتصاد العراقي يمتلك قدرة متوسطة على العودة إلى التوازن بعد الصدمات، سواء كانت ناتجة عن تقلبات سعر الصرف أو أسعار النفط. كما تشير النتائج قصيرة الأجل إلى أن تأثير سعر الصرف على معدلات التبادل يكون أقل وضوحاً مقارنة بالأجل الطويل، بسبب بطء استجابة التجارة الخارجية، وجود عقود طويلة الأجل في قطاع النفط، ومعامل تصحيح الخطأ = -0.6 وهذا معناه النموذج معنوي إحصائياً، ويدل على سرعة تعديل 62% سنوياً نحو التوازن.

11.3 الاختبارات التشخيصية:

يمكن الوقوف على نتائج الاختبارات التشخيصية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 3: الاختبارات التشخيصية

النتيجة	الاختبار
لا يوجد ارتباط	LM Test
لا يوجد تباين متغير	ARCH
النموذج مستقر	CUSUM

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على نتائج الحقيبة الإحصائية (E-views 10)

أثبتت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج القياسي، حيث: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (LM Test)، وثبات التباين وعدم وجود مشكلة ARCH، استقرار المعلمات بمرور الزمن (CUSUM)، وتشير النتائج إلى:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية.
- العلاقة عكسية، أي أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل

يعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على النفط ، وتأثير سعر الصرف محدود بسبب تسعير النفط بالدولار، وتتفق هذه النتائج مع النظرية الاقتصادية ، التي تفترض أن انخفاض قيمة العملة يؤدي إلى تحسين ميزان التجارة، إلا أن هذه الفرضية لا تتحقق بالكامل في حالة الاقتصاد العراقي، وهذا يشير إلى:

- الطبيعة الريعية للاقتصاد حيث تعتمد الصادرات على النفط الذي لا يتأثر مباشرة بسعر الصرف.
- ضعف مرونة الصادرات غير النفطية مما يقلل من أثر سعر الصرف في تحسين التنافسية.
- الاعتماد الكبير على الاستيراد مما يجعل أي انخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل، وأن تأثير سعر الصرف يظهر بشكل أوضح في الأجل الطويل مقارنة بالقصير.

4. الخاتمة:

في ضوء التحليل النظري والتطبيقي الذي تناول العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية في الاقتصاد العراقي للمدة (2010-2025)، يمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الجوهرية التي تعكس طبيعة هذه العلاقة وخصوصيتها في الاقتصاد الريعي، وكما يأتي:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف ومعدلات التبادل الدولية.
- أثبتت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية مستقرة تربط بين المتغيرين، مما يشير إلى أن التغيرات في سعر الصرف لا تؤثر بشكل عابر، بل تمتد آثارها لتشكيل مسارا طويل الأجل في معدلات التبادل الدولية.
- اتسام العلاقة بين المتغيرين بالطابع العكسي أظهرت نتائج التقدير القياسي أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة الدينار) يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل الدولية، وهو ما يعكس ضعف قدرة الاقتصاد العراقي على الاستفادة من تخفيض قيمة العملة لتحسين شروط التبادل التجاري.
- محدودية فاعلية سعر الصرف كأداة لتحسين التبادل التجاري، تبين أن سعر الصرف لا يمثل أداة فعالة لتحسين معدلات التبادل الدولية في العراق، بسبب هيمنة القطاع النفطي الذي لا يتأثر بشكل مباشر بتقلبات سعر الصرف، فضلا عن ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى.
- أهمية العوامل الخارجية في تحديد معدلات التبادل الدولية، وتشير النتائج إلى أن معدلات التبادل الدولية في العراق تتحدد بدرجة أكبر بعوامل خارجية، وعلى رأسها أسعار النفط العالمية، مقارنة بالعوامل الداخلية مثل سعر الصرف.

- وجود آلية تصحيح ذاتي نحو التوازن حيث أثبت نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وجود سرعة تكيف ملحوظة نحو التوازن، حيث يتم تصحيح نسبة كبيرة من الاختلال خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، مما يدل على وجود قوى اقتصادية تدفع النظام نحو الاستقرار.
- ضعف الاستجابة في الأجل القصير، حيث أظهرت النتائج أن تأثير سعر الصرف في معدلات التبادل الدولية يكون محدوداً في الأجل القصير، نتيجة بطء استجابة التجارة الخارجية ووجود قيود هيكلية في الاقتصاد.
- تأثير الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وأكدت النتائج أن اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد واحد (النفط) يحد من فعالية السياسات النقدية، ويجعل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية تختلف عن النماذج النظرية التقليدية.
- واستناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تمثل إطاراً عملياً لصانعي القرار الاقتصادي في العراق:
- تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وضرورة تقليل الاعتماد على القطاع النفطي من خلال دعم القطاع الصناعي وتنشيط القطاع الزراعي وتطوير القطاعات التصديرية غير النفطية لأن تنوع الصادرات يعزز من تأثير سعر الصرف في تحسين معدلات التبادل الدولية.
- تعزيز دور سعر الصرف كأداة سياسة اقتصادية وينبغي إعادة النظر في إدارة سعر الصرف بما يحقق استقرار العملة ودعم القدرة التنافسية وتقليل التشوهات في سوق الصرف.
- تبني سياسات تجارية مرنة من خلال تشجيع الصادرات وفرض قيود مدروسة على الاستيراد وتحسين جودة المنتجات المحلية بهدف تحسين شروط التبادل التجاري.
- تطوير إدارة الإيرادات النفطية وضرورة إنشاء صناديق سيادية فعالة وتوجيه الفوائض النفطية نحو الاستثمار الإنتاجي وتقليل أثر تقلبات أسعار النفط.
- تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال السيطرة على التضخم وتقليل عجز الميزانية تحقيق توازن في ميزان المدفوعات لأن الاستقرار الكلي ينعكس إيجاباً على سعر الصرف والتبادل التجاري.
- تحسين كفاءة السياسة النقدية عبر تعزيز استقلالية البنك المركزي واستخدام أدوات نقدية حديثة وضبط السيولة في الاقتصاد.
- دعم البيئة الاستثمارية من خلال تحسين التشريعات الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي وتطوير البنية التحتية لزيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.

- بناء قاعدة بيانات اقتصادية دقيقة وتوفير بيانات حديثة وشفافة حول التجارة الخارجية والأسعار الدولية وسعر الصرف لدعم الدراسات المستقبلية وصنع القرار.

5. قائمة المراجع:

- ✓ الحسيني، عرقان تقي، (1999)، التمويل الدولي، دار نشر مجدلاوي، عمان.
- ✓ الخزعلي، أطيفاء محمود شاكر، (2023)، تحليل تغيرات سعر الصرف الرسمي وأثرها في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2003-2021)، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 57، أيلول، 2023.
- ✓ الطاهر لطرش، (2007)، تقنيات البنوك، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- ✓ الغالي، عبد الحسين جليل والجبوري، سوسن كريم هودان، (2017)، أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 14، العدد 3، 2017، 11.
- ✓ الياسري، أحمد فالح عبد الرحيم، (2023)، دور أدوات الدفع في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2022)، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة، العدد 55 آذار.
- ✓ بوردو مايكل، (2002)، المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف، مؤتمر نظم وسياسات سعر الصرف، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي.
- ✓ جاسم، محمد سلمان، عبد صالح محمد (2020)، أثر السياسة المالية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003، مجلة اقتصاديات الأعمال، المجلد 2، العدد 3، جامعه الهيرين.
- ✓ جوارتي، جيمس وآخرون، (1988)، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار النشر المريح، الرياض المملكة العربية السعودية.
- ✓ حسني، محمد حسن، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريح للنشر. الأردن.
- ✓ خضير ليلي بديوي، (2009)، تحركات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في الدول العربية مختارة للمدة (1984-2006)، رساله ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- ✓ صالح، مظهر محمد، (2008)، نظام معدلات الصرف في العراق نموذج تشخيص للواقع العراقي، بحث متاح على شبكه الاقتصاديين العراقيين: <https://www.iraquieconomists.net/>
- ✓ عباس محمود بخيت شوكي، (2014)، أثر تغيرات سعر الصرف على معدل التضخم في مصر في الفترة (1991-2010)، رساله ماجستير في كلية التجارة، جامعه سوهاج.

- ✓ عسكر وفاء ابراهيم وآخرون، (2023)، أثر تقلبات سعر الصرف الأجنبي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2021)، مجلة الكوت للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 46، العدد 15.
- ✓ غيلين، روبرت، (2004)، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث الامارات العربية المتحدة.
- ✓ فانهوز، ديفيد، وجواينالز، جوزيف، (2012)، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، تعريب د.محمود حسن حسني، مراجعة د.ونيس فرج عبد العال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض.
- ✓ الموسوي ضياء مجيد، (1993)، الاقتصاد النقدي، نظم- نظريات -سياسات-مؤسسات مالية، دار الفكر، الجزائر.
- ✓ هرندر، مارك، هدسون، جون (1978)، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمه طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور علي، الرياض، دار المريخ للنشر.
- ✓ Dickey,D.A. AND Fuller, W.A.(1981) "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive time Series with a Unit Root Econometrical,49.
- ✓ Damodar N .Gujarati.(2004).Basic Econometrics, fourth edition, USA.

ملحق الدراسة: قياس المتغيرات المستخدمة في النموذج

Dependent Variable: TOT Method: Least Squares Sample: 2010 -2025 Included observations: 16				
t-Statistic Prob.		Std. Error	Variable Coefficient	
0.0564	-1.2135	234561.6	45.2	TOT
0.0000	3.3456	298762.4	-0.03	EX
1.0376	Mean dependent var		0.87654	R-squared
1.0062	S.D. dependent var		0.67543	Adjusted R-squared
49.26292	Akaike info criterion		76531	S.E. of regression
54.35362	Schwarz criterion		3.8765	Sum squared resid
65.29344	Hannan-Quinn criter.		-876.8382	Log likelihood
			0.87654	Durbin-Watson stat

المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على نتائج الحقيبة الإحصائية (E-views 10).